هذه المسألة، في الحقيقة، ان نذكّر بأن موسكو بدأت تتلمّس، في حركة المقاومة الفلسطينية، واقعاً يصعب انكاره، ويستحيل تجاهل الدعم الذي باتت تتمتع به في العالم العربي، وفي خارجه؛ بيد ان الدعم السوفياتي «للمصالح المشروعة للشعب العربي الفلسطيني» هو دعم ظل يراوح، على الصعيد الدبلوماسي، عند الحدود التي أُرسيت عليها المحادثات الرباعية، في نيسان (ابريل) ١٩٦٩، مع الدول الثلاث الكبرى[١٣]. من هنا، كان سعي الاتحاد السوفياتي الى ابعاد احتمال نشوب نزاع آخر، ليتجنّب، ما أمكن، تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية، لكنه، في الوقت عينه، لم يكن يرغب في ان تؤدي تلك العلاقات الى اضعاف مواقعه الاقليمية في المنطقة.

## منعطف العام ١٩٧٠

بحلول العام ١٩٧٠، استجاب الكرملين، مثلاً، لمناشدات مصرية بالعون، حيث تمركز السوفيات في قواعد عسكرية على الارض المصرية، وكانت طواقم المدفعية السوفياتية تتولى تشغيل القواعد الجوية وقواعد صواريخ ارض ـ جو. وعلى الرغم من توسيع الكرملين نطاق العون العسكري في بعض انماط الاسلحة الدفاعية، الاّ انه لم يكن واثقاً من قدرته على احتواء اي نزاع مقبل بين العرب والاسرائيليين[١٤]. هكذا، فعندما دشّن الحوار السوفياتي ـ الاميركي، باجتماع السفير السوفياتي في واشنطن، اناتولي دوبرنين، بجوزيف سيسكو، من وزارة الخارجية الاميركية، في أواخر أيار ( مايو ) ١٩٧٠، أُشير، في حينه، الى ان واشنطن كانت تحاول الحصول من موسكو على ايضاحات حول طبيعة تغلغلها المتنامي في مصر، بالاضافة الى وعد بألاّ يتعدى هذا التغلغل حدوداً معينة، ممّا اوحى بأن ادارة الرئيس الاميركي، ريتشارد نيكسون، هي الاخرى تتجنّب، قدر الامكان، الوصول الى مواجهة مكشوفة مع الاتحاد السوفياتي في المنطقة[١٥].

في هذه الظروف، بالذات، أعلن وزير الخارجية الاميركية، وليام روجرز، في ٢٥ حزيران (يونيو)، مبادرة سلام، رمت الى استئناف مهمّة المبعوث الدولي، غونار يارينغ، والطلب من الاطراف المتنازعة ايقاف اطلاق النار مؤقتاً على الخطوط الفاصلة بين القوات. ولا شك في ان موسكو لم تستطع ان تخفي مشاعرها الحذرة من المبادرة؛ ولا يمكن تصوّر هذا الحذر الاّ من خلال ردّ أحد المعلّقين السوفيات المتخصصين بالشؤون الخارجية، حين ذهب الى القول إن الاتجاه العام للمبادرة الاميركية الاخيرة «يبدو، هذه المرة، انه يقترب اكثر من الاماني المشروعة للدول العربية». واضاف، انه في ظروف الرفض الاسرائيلي المتعنّت لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٧، «فان كل هذه التحركات الاميركية تجعلنا حذرين فقط»[١٦]. ولكن بعد زيارة الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، لموسكو، في اواخر حزيران ( يونيو ) ١٩٧٠، بدا واضحاً ان موسكو باتت ترمي بثقلها وراء الحل السلمي، خصوصاً في تشديد البيان المشترك الذي أُصدر على تأييد الاتحاد السوفياتي «للخطوات التي تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة، والبلدان العربية الاخرى، لتدعيم وحدة الاعمال والتعاون بين البلدان العربية في النضال ضد دسائس الامبريالية»[١٧].

ومع اتضاح تفضيل الجانبين، السوفياتي والمصري، للحل السلمي، قدّم روجرز الشرط الاميركي الاساس للمساهمة في هذه التسوية، وهو ان يسحب الاتحاد السوفياتي قواته في اطار تسوية سياسية لازمة الشرق الاوسط. وفي هذه المرحلة، بدأت موسكو حملة التوطئة لقبول «مشروع روجرز» للحل السلمي. ففي ٢١ تموز ( يوليو )، نشرت صحيفة الحزب الشيوعي السوفياتي «برافدا» تعليقاً لخبيرها في شؤون الشرق الاوسط، ايغور بيلياييف، نفى فيه ان تكون للاتحاد السوفياتي